

دور النحت الأوائلي في توليد المصطلح العلمي العربيّ

أ.نجوى مغاوي *

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر - meghaoui.n@gmail.com

التشهر: 2021/12/31.

القبول: 2021/06/23

الإرسال: 2020/01/15

الملخص:

يعدّ النحت من آليات التنمية المصطلحية والاقتصاد اللغوي ، ومع ذلك فإنّه لا يرقى لأن يكون من الوسائل الأساسية في هذا المجال وذلك لعدم خضوعه -لضوابط ومعايير تقنّن مساره ، بدليل أنّ عدد المنحوتات التراثية لا تتعدّى العشرة ، كما أنّ المنظومات المصطلحية المعاصرة لا تستعين به كثيرا في الوضع المصطلح ، بل تعتمد على ما يعرف (بالنحت الأوائلي) ، الذي تسير في توليده على قوانين ضابطة جعلتها قادرة على سدّ الفراغ المصطلحي الذي تخلقه الترجمة من اللغات الأوروبية ، وللإستدلال على الألية التي يعمل وفقها هذا النمط النحتي عدنا إلى نماذج مصطلحية في ميدان الاقتصاد ، باعتباره من أبرز التخصصات التي تحضر فيه هذه النماذج ، وقد ركّزنا في هذا السياق على (المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد) لتبيّن الطريقة التي اعتمدها واضعوه في توليد المختصرات والرموز في لغة الاقتصاد.

الكلمات المفتاح:

المصطلح الرمزي ، النحت الأوائلي ، المختصرات الاقتصادية ، المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد.

* المؤلف المرسل.

The role sculpting in setting the Arabic scientific term.

Abstract :

Sculpture has a major role in setting terms, but despite that, it does not amount to being one of the basic means in this field, because it is not subject to controls and standards, as evidence that the number of sculptures in Arab heritage does not exceed ten, and contemporary scientific disciplines do not adopt it much, but rather depend On (initial sculpting), in translating foreign abbreviations; we have returned to terminological models in the field of economics, because it is one of the most prominent disciplines that use it, through (the unified glossary of terms of economics) to show its method of .developing abbreviations and symbols

Keywords: Symbolic term, initial sculpting, economic acronyms, standard :dictionary of economic terms

1 - مقدمة: إنَّ كلَّ ألفاظ البشرية ترتبط بمدلولاتها ارتباطا وثيقا ، ممَّا يؤدي إلى تواجد توازن نسبي بين الدوال ومدلولاتها ، وقد يحدث في أحيان كثيرة أن تستحدث دلالة جديدة لم يعرفها الناطقون من قبل ، ممَّا يجبرهم على توفير كلمات جديدة يعبرون بها عن هذه المدلولات ، حيث يطلق المصطلحيون على هذه العملية اسم (الوضع أو التوليد المصطلحي) الذي يهدف في الأساس إلى التهيئة اللغوية ، وتجديد البنية المعجمية لأجل مواكبة المستجدات الفكرية بتعدّد واختلاف مجالاتها .

ومن هذا المنطلق تعدّدت طرائق توليد المصطلحات في اللغة العربية - على غرار ما يحدث في كلِّ لغات العالم - ومن أبرز هذه المسالك التوليدية التي خاضتها ، والتي ميّزتها عن غيرها من اللغات ، هو التوليد باعتماد النسق الصرفي ، وهو توليد صوري يعتبر من أقدم طرائق الوضع المصطلحي وأعرقها في النظام اللغوي العربي ، ويصنّف وفق هذا الأساس إلى صنفين رئيسيين هما (الاشتقاق والنحت) لأنّ كليهما يعتمد على توليد وحدة معجمية أو مصطلحية جديدة تكون نابعة من أصل واحد كما في الاشتقاق ، أو من أصلين أو أكثر كما في

النحت. ولكن العودة إلى الواقع المصطلحيّ العربيّ - على وجه الخصوص - تثبت لنا أنّ النحت على خلاف الاشتقاق لم يكن وسيلة فعّالة في توليد المصطلحات ، بدليل أنّ عدد المصطلحات المشتقة تفوق بكثير عدد المصطلحات التي بنيت وفق النسق النحتي ، مع الإشارة إلى أنّه قد تفرّعت عن هذا الأخير آلية توليدية جديدة عرفت ب(النحت الأوّلي أو الهجائي) والتي أثبتت فعاليتها في مجال التوليد المصطلحيّ ، لأنّ المعايير التي تضبطها أكثر تقنياً من تلك التي تسيّر عليها عمليّة النحت التقليدي.

ومن هذا المنطلق حاولنا في هذه الدراسة أن نتبين الركائز البنوية التي وُلدت على أساسها هذه الأنماط المصطلحية ، وقد حرصنا العيّنة قصد الدراسة في مجال المصطلحات الاقتصادية - المنحوتة بشكل خاصّ - والتي أدخلتها المصطلحية العربية المعاصرة تحت إطار المختصرات والاختزالات ، مع الإشارة إلى أنّنا قد أرفقنا هذه المصطلحات بأرقامها التسلسلية كما وردت في (المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد) تماشياً مع الفهرسين الفرنسي والانجليزي ، كما سيظهر لاحقاً.

2. مفهوم النحت:

تقوم عملية النحت كآلية توليدية على دمج مقطعين لغويين أو أكثر مأخوذتين من كلمتين فما فوق في لفظة واحدة ، وبذلك يعتبر إحدى وسائل التنمية المصطلحية التي تركز على النظام الصرفي في إنتاج وحدات جديدة. وفي هذا السياق يشرح الدكتور (عبد الله أمين) الطريقة التي يعمل وفقها فيقول: "هو أن تعمد إلى كلمتين أو أكثر فتسقط من كلّ منهما أو من بعضهما حرفاً أو أكثر ، وتضمّ ما بقي من أحرف كلّ كلمة إلى أخرى ، وتؤلّف منها جميعاً كلمة واحدة فيها بعض أحرف الكلمتين ، أو الأكثر وما تدلّان عليه من معان."⁽¹⁾ ومن هنا يظهر لنا التقارب القائم بين النحت وغيره من وسائل التوليد المصطلحيّ ، فالعلاقة بين النحت والاشتقاق هو "أنّ النحت ضرب من الاشتقاق له أكثر من جذر ، حتى أنّ بعضهم سمّاه الاشتقاق الكبار"⁽²⁾ صف إلى ذلك أنّ كلاً منهما يعتمد على النسق الصرفيّ ممّا يجعلها يندرجان معاً في نطاق آليات التوليد الصوريّ التي تقوم على مبدأ إنتاج وحدات معجمية ، ومصطلحية جديدة انطلاقاً من وحدات موجودة سلفاً.

و لكنّ هذا لا يعني أنّ النحت والاشتقاق يشكّلان مفهومًا واحدًا ، لأنّ الفارق بينهما يكمن في أنّ النحت ليس اشتقاقًا تصريفيًا ، باعتبار أنّ الأقيسة التصريفية لا تسمح باشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر ، وإنّما تقوم على أساس اشتقاق كلمة جديدة من وحدة لغوية أصلية في المعجم اللغوي ، أي "أنّ الفرق بين الإجراء الاشتقاقي والإجراء النحوي اختصاص الأول بتوليد كلمة من كلمتين أو بتعبير (بن دحية) جمع الكلمتين في كلمة واحدة ، مع ضمّ دلالاتي الكلمتين في الكلمة المنحوتة المولدة". (3) ولهذا غدّت الكلمة المنحوتة اختصارًا واختزالًا للعبارة المنحوت منها شكلا ودلالة.

وفي سياق آخر يتفق النحت مع التركيب المزجيّ في قضيّة الدمج ، أو المزج اللّفظي ولكنّهما يختلفان في "أنّ الأول يتمّ بمزج كلمتين وجعلهما كلمة واحدة ، بينما يكون النحت بمزج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة ، يضاف إلى ذلك أنّ المنحوت قد يترتب على صوغه ضياع بعض عناصر المنحوت منه كـ بعض الصوامت والحركات ، أمّا المرگب المزجي فربّما احتفظ بالعناصر المكوّنة بكلّ صوامتها وصوائتها" (4) وفي ذلك حفاظ على الدلالة الأصلية التي كثيرا ما يصعب الوصول إلى تحديدها في البناء النحوي.

3- فعالية النحت في تنمية الرصيد المصطلحي :

يعدّ النحت وسيلة لغوية اقتصادية تقوم على مبدأ اختزال العبارات الطويلة في وحدة معجمية أو مصطلحية واحدة ، ولأجل ذلك فإنّه يقف على رأس وسائل التوليد اللغوي في اللغات الهندوأوربية ، لأنّه يتماشى مع طبيعتها الإدراكية أو الإلصاقية. في حين تتركز أسرة اللغات الاشتقاقية على القاعدة الاشتقاقية في مجال التوسع المعجمي ، كونه الأنسب لطبيعتها ونظامها الخاصّ ، ولذلك فهي لا تلجأ إلى النحت إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. ومن فقد ثمّ تعدّدت الآراء حول مشروعية النحت ، وفعاليتها في مجال توليد المصطلحات العربية. فتولّد عن ذلك ثلاثة اتجاهات مختلفة هي :

***أولاً:الاتجاه الأول:** هو اتجاه معارض يرى بأنّ النحت ليس خاصيّة عربية ، وهذا يعني أنّ الاعتماد عليه في مجال توليد المفردات هو إضرار بنظام اللغة ، ومن هذا الباب رفض رؤاد هذا الاتجاه إدخال النحت إلى متن العربية. ومن أعلام هذا الرأي (جميل الملائكة) إذ يقول: "يحسن تجنّب النحت إلا إذا دعت إليه ضرورة علمية ملزمة ، لأنّه مدعاة للغموض والتعقيد وهو غير مأنوس وليس من طبيعة العربية ، وكلّ ما ورد منه فهو شاذّ لا يقاس عليه". (5) وما سُمع

عن العرب من المنحوتات - على قلته - فهو يدخل في دائرة السماع ، لأنه لا يخضع لقاعدة قياسية تضبط منهجية توليده.

ثانيا: الاتجاه الثاني: هو اتجاه مؤيد يرى أن النحت وسيلة توليدية مهمة لا يمكن إهمالها أو تجاهلها ، ومن ثمّ أباح أصحاب هذا الفريق دخولها إلى اللغة العربية ، ودعوا في المقابل إلى رفع القيود التي تعرقل مسارها. وخير من يمثل هذا الاتجاه (عبد القادر المغربي) حيث يقول: " فإذا ساغ للعرب نحت الألفاظ ، ساغ لنا أيضا أن ننحت ما يلزمنا ، وتمسّ إليه حاجتنا" (6) ومن ثمّ فإنّ دعاة هذا الاتجاه يفتحون المجال واسعا أمام النحت ، دون أن يقيّدوا حدود استخدامه ، أو طرائق تكثير وحداته.

ثالثا:الاتجاه الثالث: هو اتجاه معتدل لم يرفض النحت رفضا مطلقا ، كما أنّه لم يجز استعماله بدون قيود أو ضوابط ، ويظهر هذا الرأي بشكل واضح عند (مصطفى الشهابي) في قوله: "إنّ اللغة العربية لغة اختزال ، ولا يضرّها أن تعبّر عن معنى من المعاني العلمية بأكثر من كلمة بل الذي يشوّهها أن تضمّ إليه ألوفا من المنحوتات الغامضة التي لا لزوم لها ، وضررها أكثر من نفعها ، وليس معنى ذلك سدّ باب النحت بل معناه قصر النحت على الضرورة ، وعدم فتح باب النحت حين لا حاجة إلى فتحه". (7) لأنّ فعاليّته تظهر بصورة واضحة في مجال الاختزال والاقتصاد اللغوي ، ولكنّ تأثيرها السلبيّ على تغييب الدلالة هو الذي جعلها مقيدة بضرورات وضوابط لا تسمح لها بأن تكون وسيلة فعّالة في ميدان التنمية المصطلحية العربية ، التي تهدف دائما إلى تقادي الغموض والالتباس.

ومن جهته يرجع (خالد اليعبودي) أسباب قلّة الاعتماد على النحت في توليد المفردات العربية إلى مجموعة من العوامل تتصل بشكل مباشر بالبنية اللغوية للوحدة المنحوتة التي رغم الجهود والمحاولات الكثيرة لم تصل بعد تقنية صياغتها إلى مرحلة التقعيد ، ومن جملة الأسباب التي أشار إليها ما يأتي:

" - شدة الخلاف على قياسته .

- غياب نظرية صارمة الحدود تقعد لعمليات صياغته.

- توفّر العربية على أنساق توليدية ثرية تقوم بدور فاعل في تنمية الرصيد المعجميّ العام والخاصّ". (8) وهذا يجعلها لا تعتمد على الإجراء النحتي في صوغ مصطلحاتها بنفس الدرجة التي ترتكز فيها على آلية الاشتقاق أو المجاز لخدمة نفس الغرض ، في حين نجده واسع

الاستعمال في اللغات الهندوأوروبية ، حيث أنّ الدرس اللساني الحديث أثبت أنّ تقنية النحت تحتلّ مركز الصدارة في سلمية آليات التوليد اللغوي التي تعتمدها هذه اللغات. وفي مقابل ذلك فإنّ اعتماد اللغة العربية في إثراء معجمها على وسيلة غريبة عن نظامها من شأنه أن يلحق بها أضرارا لا يستهان بها ، وربّما كان هذا هو المبرر الأقوى الذي يفسّر لنا ظاهرة ندرة المنحوتات في المتن العربيّ "حتى أنّ بعضهم يقدر أنّ المنحوتات الشائعة الناجعة في العربية لا تتجاوز المائة عدّا. وفي إحصاء شمل ثلاثة معاجم صدرت عن مكتب تنسيق التعريب أولها في الفيزياء ، وثانيها في النفط ، وثالثها في الطبّ لا يوجد سوى ثلاثة عشر مصطلحا صيغت بالنحت." (9)

4- **المصطلح الرمزي وعلاقته بظاهرة النحت:** إنّ الهدف من استعمال المصطلحات الرمزية هو الوصول إلى الاختصار والاقتصاد اللغوي في الكلام ، وتحديدًا في مجالات التعبير العلميّ المتخصّص ، إذ يكثر تداول هذا النمط من الوحدات المصطلحية في الأوساط والمؤلفات المتخصّصة ، بحيث كثيرا ما يذكر الواحد منها في الفقرة نفسها عدّة مرّات ، فيكون هذا أكبر دافع إلى اختصارها ، خاصّة إذا كان المصطلح عبارة مرّبة وضعت للتعبير عن مفاهيم مرّبة. ومن ثمّ فإنّ "الحاجة إلى الإيجاز تقوم على عملية اختيار في بعض المصطلحات الرياضية والكيميائية ، والفيزيائية ، واللغوية ، على نحو يجعل حرفا واحدا دالّا على المصطلح الواحد" (10) وعلى هذا تعرّف المصطلحات والرموز بأنّها "نظام كتابة سريعة في مجال الصناعة ، وفي مجال المعاملات التجارية والإعلانات." (11) ولهذا عدّت وسيلة أساسية يُعوّل عليها في معظم لغات العالم في مجال الاختزال المصطلحي ، إلّا أنّ الواقع يثبت أنّ آليات بناء المصطلحات الرمزية خاصّة الصنف الثاني منها يختلف عن الآلية التي بنيت بها المنحوتات في تراثنا العربيّ ، وإن كانت تشبهها في مناح كثيرة ، سنوضّحها لاحقا من خلال المختصرات المصطلحية التي اتخذناها عيّنة للدراسة.

5- **أنواع المصطلح الرمزي:** إنّ صلاحية الرموز والمختصرات المصطلحية التي تقرّها مبادئ اللغة وتتيحها الوسائل اللغوية تتوقّف على سيرها ، والتعامل بها وفق طريقة نظامية ، بحيث تكون دالّة على المفاهيم المراد اختزال بنيتها اللغوية ، لتسهيل شيوعها وسط المختصّين دون لبس أو غموض. وعموما يفرّق اللغويون بين شكلين متمايزين هما: المختصرات والرموز. ذلك أنّه على الرّغم من أنّهما يهدفان إلى تحقيق الأغراض نفسها - أي السهولة والاختصار - فإنّ لكلّ منهما خصائصه ، وطرقه ، وسياقاته الاستعمالية الخاصّة به ، وهما:

1.5 - **المختصرات**: تعرّف المختصرات اللغوية بأنها في الأصل عبارة عن "كلمات مستخدمة عوضاً عن عبارات مكوّنة من عدّة كلمات ، وهي ما يطلق عليها (Acronyms) ويتمّ اشتقاق هذه المختصرات عادة من الحروف الأولى المكوّنة لتلك العبارات ، بحيث يتمّ دمجها معاً لتكوين كلمات جديدة تضاف إلى اللّغة ، ويتمّ استعمالها عوضاً عن مجموعة الكلمات التي تمّ اشتقاقها منها"⁽¹²⁾ وتكمن غايتها الأساسية في الاختزال اللغوي الذي يجعل الحرف الواحد يفني عن استعمال عبارة طويلة ، وقد شاعت هذه الطريقة عند الأوروبيين ، وبالتحديد في اللّغة الانجليزية التي ارتكزت على هذه الآلية بشكل كبير في تأسيس مصطلحاتها ، ثم انتقلت في وقت لاحق إلى اللّغة العربية التي أصبحت تعتمد على نفس النمط في صياغة بعض المصطلحات المعاصرة ، مع الإشارة إلى أنّ هناك آراء أخرى ترى بأنّ هذا النهج ليس مستحدثاً عند العرب بل عرف عندهم منذ القديم ، إذ اعتمدها علماء الحديث في دراساتهم ، دون أن تكون لديهم معرفة ، أو اهتمام موسّع بها.

2.5 - **الرموز**: تقوم عملية الاختزال اللغويّ في هذا النمط على تعويض "كلمة ما بأحد حروفها قد يكون في أوّلها أو في وسطها أو في آخرها ، وقد لا يكون من حروفها ، فنحن في العربية نستعمل الحرف (س) للمجهول أو نستعمل غيره ، ولا علاقة لهذا الحرف بلفظ المجهول."⁽¹³⁾ ويؤكّد (ابراهيم السامرائي) أصالة هذه التقنية في الفكر اللغوي العربيّ مستشهداً بأمثلة عنها ، أشار إلى بعضها بعد أن عرفها بأنها عبارة عن "وضع حرف من الحروف للدلالة على أمر أو مسألة أو فائدة ، ومن ذلك ما نجده في الكتب القديمة المشتملة على أصول من النصوص ، ثمّ يعقب ذلك شروح لها. فقد أثبتوا (ص) رمزا للأصل ، ثمّ أعقبوه بـ (ش) رمزا للشرح."⁽¹⁴⁾ وهذا ما يبرّر لنا كثرة استعمالها التراثي في مجال علوم الحديث ، كما تشيع هذه الرموز في العلوم المعاصرة ، وتحديدًا في مجال العلوم الرياضية والفيزيائية ، بيد أنّها لم تبق حكرًا على هذه العلوم فقط ، إذ أصبحت اليوم ظاهرة تعتمد عليها مختلف المجالات العلمية والمعرفية ، وحتى شؤون الحياة العامّة.

6 - **آليات بناء المختصرات المصطلحية**: إنّ المتصفّح للمعاجم الاصطلاحية العربية الحديثة المتعلّقة بمختلف المجالات العلمية والمعرفية ، يجد أنّ نسبة المنحوتات التي دخلت إلى متن المعجم العربيّ المتخصّص في تزايد مستمر نظراً لتضاعف الحاجات التعبيرية ، و نموّ الرغبة العربيّة في استيعاب المفاهيم والمصطلحات الوافدة من الحضارات الغربية التي تعتمد في

زيادة ثروتها اللفظية على آلية المزج بين جذور لغوية متعدّدة. وقياساً على هذا المبدأ فقد استقبلت العربية في العقود الأخيرة أنماطاً مختلفة من المنحوتات الغربية، وتعايشت معها، وحاولت استيعابها وتحويرها بما ينسجم مع طبيعتها ونظامها. وفي دراستنا هذه ركّزنا على نمط نحتي غلب على المصطلحات الاقتصادية وهو ما يعرف (بالرموز والمختصرات) في حين لم نجد نماذج خضعت للتأليف النحطي المعمول به في الكتب التراثية. ومن هذا المنطلق، سنحاول أن نتبع الآلية التي يعمل وفقها من خلال تحليل بعض المختصرات الاقتصادية التي تضمّنها (المعجم الموحد لمصطلحات الاقتصاد). ويمكن أن نشير في البدء، إلى أنّ هذا النوع من النحت تجلّى في شكلين أساسيين هما: نحت الحرف الرمز، والمنحوتات الأوائلية.

7- نحت الحرف الرمز في المؤلفات العربية التراثية: وهو ما يتمّ فيه النحت "عن طريق الرمز للكلمة بحرف أو حرفين ينتزعان من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها، وأحياناً قد يرمز إلى الكلمة الأصل بعلامة من غير حروفها." (15) ويكثر شيوع هذا النوع في اللغات الأوروبية خاصّة في المجالات العلمية التطبيقية، كما أنّ العرب القدامى عرفوا هذا اللون من المنحوتات، إذ شاعت في تراثهم الفكريّ أنماط رمزية مختلفة خاصّة في كتب الحديث ورواية الأسانيد. وتقوم طريقتهم في الترميز على اختصار بعض الكلمات عوضاً عن ذكرها كاملة، بحيث اعتمدوا في بناء رموزهم على منهجين أساسيين هما:

1.7- منهج اختصار بعض الألفاظ والرمز لها ببعض حروف الكلمة: قد تكون حرفاً أو حرفين أو علامة لا علاقة لها بالكلمة أصلاً، "ومن نماذجها "إنا، أنا، ثنا، أخبرنا، أنبأنا، حدثنا، وهي رموز تستعمل في الخطّ فقط مع النطق بها على أصلها ومثلها: ص (صلى الله عليه وسلم)، عم (عليه السلام)، ح (حينئذ) أهد (انتهى)، إلخ (إلى آخره) وغيرها... ومما استعمله أهل العلوم (جا) و(ظا) للحبيب والظل، وجتا وظتا لتمام الجيب والظلّ وغيرها" (16) من المختصرات التي اعتمدها الأوائل في صورة مختصرة، بالنظر إلى كثرة تداولها في مؤلفاتهم.

2.7- منهج اختصار أسماء بعض كتب الحديث أو أسماء مؤلفيها: فحرف (خ) يدلّ على صحيح البخاري وحرف (م) لصحيح مسلم، وحرف (ت) لمسند الترمذي، وحرف (ق) أو(جه) لسنن ابن ماجه، والقزويني، وحرفا (حب) لصحيح ابن حبان... (17). وقد جمع الدكتور(حسين

علي محفوظ) تلك الرموز والعلامات والإشارات المستعملة في مجموعات الحديث والمعاجم والمصاحف وتواريخ الرجال وكتب الطب والكيمياء والحساب والهندسة والرمل والنجوم والفلك والتقويم والأنساب والعروض والتجويد... وربّتها على حروف المعجم وأودعها في كتاب جاء على هيئة قاموس صغير سمّاه (العلامات والرموز) عند المؤلفين العرب قديماً وحديثاً⁽¹⁸⁾ وهذا خير دليل على أنّ العرب قد اعتمدوا على نظام الترميز في بحوثهم ومؤلفاتهم، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة النحتية عندهم على كتب الحديث فقط، وإنّما شاعت في معظم العلوم والمعارف التي عرفوها وأبدعوا فيها.

وما زال هذا النظام معمولاً به إلى يومنا هذا في مختلف المجالات العلمية بما في ذلك (علم الاقتصاد) الذي كان محور بحثنا، مع أنّنا في حقيقة الأمر لم نجد نماذج عن هذا الترميز في المعجم الذي اتخذناه عيناً للدراسة.

8 - دور النحت الأوائلي في توليد المصطلحات: يعدّ (النحت الأوائلي) نمطاً من آليات التنمية المصطلحية المعاصرة الذي "يتمّ النحت فيه بضمّ الحروف الأوائل من الكلمات التي يتألف منها المصطلح المركّب، وأحياناً بأخذ الحرفين الأول، والثاني من كلمات المركّب".⁽¹⁹⁾ ونظراً لأنّه يقوم غالباً على اقتطاع الحروف الأولى من السلسلة التركيبية المراد اختزالها فقد تعدّدت المقابلات العربية التي وضعت لترجمة المصطلح الأجنبي (acronyme) وكانت كلّها مركّزة على هذا المبدأ "... فمن قائل إنّّه يعني (كلمة أوائلية)، وقائل إنّّه (منحوتات البدوء)

وثالث يذكر أنّه يعني (اللفظ المنحوت)، ورابع يقول أنّه يعني (التسميات الأوائلية) وخامس يترجمه إلى (المختصرات اللغوية)، وسابع يترجمه إلى (مقتطع هجائي) و(رمز اختصاري) و(كلمة منحوتة) و(لفظة أوائلية).⁽²⁰⁾ ولهذا النوع حضور واسع في اللغات الإلصاقية إذ يعتبر فيها وسيلة ضرورية في مجال تنمية الثروة المعجمية والمصطلحية على وجه الخصوص "بحيث يكثر استعماله في اللغة المعاصرة في تسمية المؤسسات والمنظمات العالمية والدولية والوطنية وأسماء الطيران والإذاعة، وشركات الإنتاج العالمية المختلفة"⁽²¹⁾ وفي مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها.

وفي السياق نفسه يميّز (عبد المجيد نصير) بين نوعين من المنحوتات الأوائلية التي يطلق عليها اسم (منحوتات البدوء)، وذلك تبعاً لطريقة نطقها، والتلفظ بها حيث يقول: "توجد فروق بين المختصر ومنحوت البدوء فالمختصر يلفظ حرفاً، بينما منحوت البدوء يلفظ كلمة واحدة"

(22). ممّا يعني أنّ نظام المختصرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة النحت ، لأنّ عملية الاختصار على طريقة النحت تقوم على اقتطاع أجزاء من وحدات لغوية موجودة سلفاً ثمّ دمجها في بناء لغويّ جديد للتعبير به عن دلالة مستحدثة. وهذا ما يجعله أيضاً يرتبط من ناحية أخرى بظاهرة التركيب "وهذا الارتباط إنّما هو باعتبار أنّ التركيب ذو صلة وثقى بعملية النحت اللغويّ ، حيث يُعدّ أحد أهم مظاهره الرئيسية ، والاختصار يستلزم تركيباً لغوياً يؤدي في النهاية إلى النحت بمفهومه الاصطلاحي في الدرس اللغوي الحديث." (23) وهذا ما يجعله رابطاً لآليتين توليديتين في الوقت ذاته ، لأجل تحقيق هدف أساسي هو الاقتصاد في التعبير.

ويرى (عبد الصبور شاهين) أنّ هذا النوع من المختصرات كوحدة لفظية لا يتعدّى دورها تحقيق الوظيفة الاختزالية للمركبات الطويلة التي تستهلك جهداً كبيراً في استظهارها واستعمالها ، ومن هذا المنطق فهي لا تسعى إلى توليد مفردات جديدة ، ذلك أنّها لا تعدو أن تكون مجموعة من الأصوات التي تنطق منفصلة ، أو متصلة تخدم المناسبة التي أنشأتها فقط. وبالتالي فإنّ بقاءها أو زوالها مرهون ببقاء أو زوال هذه المناسبة ، ويتلخّص كلّ هذا في قوله: "إنّ جوهر هذا النوع من الاختصار هو أنّ عناصره تنطق بأسمائها لا بقيمتها الصوتية ، وحتى إذا نطقت بقيمتها مثل (أوبيك وأرامكو) فإنّها لا تعني أكثر مما تعنيه لو نطقت بأسماء حروفها." (24) لأنّها لا تعدو إلّا أن تكون اختصاراً لفظياً لها.

ومن جهته ، يضرب (عبد الكريم خليفة) مثلاً عن هذه المختصرات التي تحكمها المناسبة التي أنشئت لأجل التعبير عنها فيقول: "هي أداة تعبّر عن دلالات آنية تختفي من الاستعمال باختفاء هذه المدلولات من واقع الحياة ، فهذا المختصر مثلاً الذي يدلّ على حلف عسكريّ أو دوليّ يختفي من الاستعمال بانتفاء هذه الأحلاف ، وتلك المنظّمات" (25) وفي المقابل فإنّ الأهمية الكبرى لهذه المختصرات تظهر على المستوى اللغويّ التداوليّ ، كونها أصبحت اليوم نائبة عن التركيبة اللغوية التي حلّت محلّها باعتبار "أنّ كثيراً من الكلمات والعبارات التي تمثّل أساس المختصر تنوسيت في خضم سيادة هذا المختصر ، وشيوع تداوله ، فمختصرات نحو (ناتو NATO) أو (يونسكو UNESCO) أو (ناسا NASA) أو إيدز ... هي اللّغة السائدة هذه الأيام. ولم تعد تلك الكلمات أو العبارات الأصلية لهذه المختصرات التي تستخدم أو ينطق بها ، وإنّما حلّ المختصر بديلاً عنها." (26) كونه حاملاً لنفس دلالتها لكنّه أشدّ اختصاراً منها.

9- النحت الأوائل في التراث العربي: حاول بعض الباحثين المعاصرين أن يشككوا في وجود ظاهرة المختصرات المصطلحية في التراث العربي ، ومن ثم نفوا نفيًا قاطعاً إمكانية وجود تقارب أو تشابه بين المختصرات العربية التراثية ، وبين المختصرات اللغوية التي تتعامل بها الساحة المعاصرة. والتي يرون أنّها ذات أصول أوروبية محضة ، وخير من يمثل هذا الاتجاه (ممدوح خسارة) حين قال: "إنّ مختصرات أهل الحديث قضية كتابية لا علاقة لها باللغة لأنّها تكتب مختصرة وتلفظ كاملة ، أمّا المختصرات الحديثة الأجنبية فهي تكتب مختصرة ، وتنطق كذلك كلمة مستقلة"⁽²⁷⁾ في حين يقف (عبد الرحمان بن حسن العارف) موقفاً معاكساً لهذا الرأي ، إذ يرى أنّها ظاهرة لها أصول راسخة في الفكر العربي القديم ، حيث يقول: "صحيح أنّ تلك المختصرات والرموز العربية القديمة خاصّة بالرسم والكتابة ولا ينطق بها ، وصحيح أنّ منهج صياغتها لا يتفق مع ما هو عليه الحال في المختصرات الأجنبية الحديثة ، إلا أنّنا مع ذلك كلّه نلحظ لها على أنّها من باب الاختصار ، ونعدّها كذلك واقعاً وحقيقة لا توسّعاً أو مجازاً. ومن أجل هذا لا نرى هناك من الأسباب المقنعة ما يجعلنا نستبعد إلحاق صنيع هؤلاء المحدثين ، وغيرهم من الطوائف العلمية بهذه الظاهرة اللغوية المعاصرة."⁽²⁸⁾

ورغم اختلاف وجهات النظر حول أصالة ظاهرة المختصرات في التراث العربي إلا أنّ المصطلحية العربية بتعدّد مشاربيها وتخصّصاتها قد أصبحت اليوم تعتمد على هذا النمط الاختزالي في بناء مصطلحاتها ، دون أن يهدّد ذلك بنية اللغة العربية ونظامها ، وكان من نتائج ذلك أن تولدت مختصرات عربية سارت على النهج الغربي في بنائها.

10- المختصرات الاقتصادية من خلال المعجم الموحد: تتلخّص هذه الأنماط الاختصارية التي مثلت المصطلحات الاقتصادية في ثلاثة مسالك هي:

1.10- المختصر الرمزي الأوائل الأجنبي: هو أكثر الطرق شيوعاً في بناء المختصرات العربية المعاصرة ، وفيها يؤخذ "الحرف الأول من الكلمة الأصلية للترجمة الانجليزية للتسمية العربية ، ودمج هذه الأحرف في بعضها ، وتكوين كلمة واحدة مجموعة منها."⁽²⁹⁾ وقد حرص الدارسون لهذه المختصرات أن يضبطوا حركتها بقواعد محدّدة تضمن لها المسار الصحيح والسليم في المعجم العربي ، فهذا (عبد الكريم خليفة) يرى بوجوب قبول المختصرات الأجنبية التي استعملت وشاعت عالمياً "وإدخالها في الكتابة العربية باعتبارها كلمات أعجمية دون النظر إلى أصولها وإيحاءاتها ، وذلك على سبيل التعريب ، وتجري عليها قواعد العربية من

حيث التعريف والتنكير والتثنية والجمع والنسبة عند الحاجة ، ومن حيث السياق والتركيب فنقول: اليونيسكو، والليزر والرادار والإيدز ... الخ ونقول في النسبة: الليزري والراداري واليونيسكي...⁽³⁰⁾ وبالارتكاز على هذه القاعدة تتعامل العربية مع هذا النمط بطريقة النقل الحرفي ، التي يتمّ وفقها نقل الوحدات الصوتية الأجنبية إلى العربية على هيئتها ، ودون تغيير كبير في بنيتها ، وهذه الطريقة النحتية لم نجد نماذج مصطلحية اقتصادية بنيت وفقها.

2.10 - المختصر الرمزي الأوائل المهجن: وهو كسابقه ذو أصول دخيلة ، بحيث يقوم على نفس الخطوات المتبعة في النوع الأول ، إلا أنّ الفرق بينهما يكمن في أننا نلمح في هذا النمط تصرفاً بسيطاً في تركيب أجزاء المختصر ، لأجل تقريب نسيجه الصوتي والصرفي من خصائص النظام العربيّ ، ويظهر هذا بشكل واضح في المختصر التالي:

* الشركة السعودية للتنمية الصناعية (صدق):

* Saudi industrial development company (sidc)

يلاحظ هنا أنّ "المختصر اللغوي المشتق مباشرة من الترجمة الانجليزية لاسم الشركة هو (سدك) ، إلا أنه قد تمّ استبدال الحرفين (ص) و(ق) بالحرفين الأول والأخير ليصبح المختصر (صدق) نظراً لما تتضمنه هذه الكلمة من معانٍ محببة في المعاملات التجارية وغيرها."⁽³¹⁾ ومن ثمّ فإنّه على الرغم من أنّ هذه الوحدات اللغوية المختصرة ليست عربية الأصل إلا أنّ اللغة العربية في العصر الحديث قد استقبلتها "استقبلاً حسناً فعربتها كأنها كلم عربيّ بدليل تصديرها بالألف واللام"⁽³²⁾ وقد يتجاوز تغيير شكل المختصر الأجنبيّ حدود إضافة ألف التعريف فقط ، إذ قد يصل الأمر إلى تحويلها تحويراً كاملاً يفصلها فصلاً شبه كامل عن أصلها الأجنبي. ولأنّها أخضعت إلى ضوابط النظام اللغوي العربيّ فقد حظيت بساحة استعمالية واسعة ، حتى أصبحت تبدو كأنّها كلمة عربية الأصل والمنشأ ، وهذا النوع كسابقه لم يتضمّن (المعجم الموحد) نماذج اقتصادية بنيت وفق هذا النسق ، لأنّ مؤلفيه حرصوا على استبعاد المعرّيات في حال توقّف بدائل أصيلة عنها.

3.10 - المختصر الرمزي الأوائل العربيّ: يندرج تحت هذا النوع مختصرات مؤلّدة من أصول عربية ، ولكنها تسير على منهج المختصر الأوروبيّ في تركيبها وتأليف وحداتها ، أي ياسقاط الحروف الأولى من سلسلة لفظية عربية ذات عناصر متعدّدة ، ثمّ إعادة إدماجها في بنية لغوية ودلالية واحدة. "وهناك ميل إلى أن يكون اللفظ المفرد حاملاً لمعنى دلاليّ موجود أصلاً في

العربية ، ويمكن استحضاره من غير استحضار ذهنيّ للأصل الذي تولّد عنه ذلك المختصر" (33) وقد أخضع هذا النمط من المنحوتات - على غرار النوع السابق - لبعض القواعد والمقاييس اللغوية التي تيسّر تداوله واستعماله ، وأهمّها:

"- يؤخذ الحرف الأوّل من كلّ اسم بعد تجريده من (ال) التعريف ، ومن كلّ كلمة بعد تجريدها من الزوائد ، ويكتب المختصر بالحروف المنفصلة دون وضع إشارة فصل بينها وتلفظ الحروف العربية بأسمائها فنقول (جيم ، ميم ، عين) عند كتابة (ج م ع) ، وإذا كان المختصر يشكّل كلمة واحدة سهلة اللفظ ، سائغة الاستعمال ، فتكتب بالحروف المتّصلة وتلفظ الحروف بأصواتها في بنية الكلمة فنقول (مآب) بدلا من مؤسسة (آل البيت)." (34)

ووفقا لهذه القاعدة ، فإنّ المختصرات الأوائلية ذات الأصول العربية التي اعتمدها المصطلحية الاقتصادية (من خلال المعجم الموحد) تندرج كلّها تحت هذا المجال ، وتمثّلها المختصرات المترجمة عن الفرنسية أو الانجليزية ، وفيها تؤخذ الأحرف الأولى من عدّة كلمات أساسية تشترك في عبارة واحدة لأجل التعبير عن دلالة محدّدة ، ثمّ إعادة جمعها ودمجها في وحدة مستحدثة . ونظراً لأنّ معظم العناصر اللغوية التي تشكّل التركيبة الأصلية المختصرة معرّفة (بألف التعريف) فإنّ هذه الأخيرة تستبعد عند تشكيل المختصرات الجديدة ، كما تستبعد منه كلّ الزوائد اللغوية التي ترافق هذه العناصر . ومن هذا المنطلق فإنّه "لا ينظر في العبارة التي تكوّن التسمية ، أو المصطلح إلى حروف الجرّ والعطف وأدوات الاستفهام والشروط والتثنية ، وأدوات النداء ، ولا إلى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة." (35) وتتجلى هذه الضوابط بشكل واضح في المختصرات الاقتصادية التي صيغت وفق هذه القوانين ، واتّخذت على إثر ذلك صورتين أساسيتين هما:

* النطق الحرفي مع الحفاظ على ترتيب حروف العبارة المختصرة: وفيها يتلفّظ بكلّ وحدة صوتية على حدة ، بشكل منفصل ، كما يظهر في المختصرات التالية:

- صندوق النقد الدولي (ص.ن.د) (1987): (fonds monétaires international F.M.I)

ومن ذلك أيضاً: "منظمة البلدان المصدّرة للنفط (م.د.م.ن) (1414) ، في مقابل:

-organization of petroleum exporting countries (O.P.E.C)

- organisation des pays exportateurs de pétrole (O.P.E.P)

* النطق الحرفي مع تغيير ترتيب حروف العبارة المختصرة: يقوم الصنف الثاني من المختصرات على أساس النطق الحرفي، لكن بتغيير ترتيب الحروف المقتطعة التي يتكوّن منها التركيب الأصلي، ومن أمثله:

– منظّمة البلدان العربية المصدرة للنقط: (م.ع.ب.م.ن) (1413)

نلاحظ من خلال هذا المختصر أنّه كان من الأولى تقديم (حرف الباء) المأخوذ من كلمة (البلدان) على (حرف العين) المأخوذ من كلمة (العربية)، مع أنّ الأمر لا يستدعي هذا التغيير في ترتيب الحروف، لأنّه لا يخدم الدلالة. ذلك أنّ ظاهرة تقديم الحروف على بعضها البعض معمول بها في مثل هذه المختصرات، لأجل الحفاظ على الانسجام الصوتي والصرفي بهدف التعبير عن دلالة معينة تقترب من الدلالة العامّة التي تعبّر عنها عناصر التركيب المنحوت، وفي هذا السياق يوضّح (عبد الحميد الأقطش) الآلية التي تعمل بها هذه الظاهرة قائلاً: "يلجأ في المختصرات الرمزية إلى إعادة ترتيب رموزها، ومنه المختصر (فتح) وصورته الأصلية: (حركة تحرير فلسطين)، وعليه فالمنجز الحرفي هو (حتف) بدلالته السلبية فعكس الترتيب إلى (فتح) لتتولّد دلالة موجبة، ومثل ذلك المختصر (وفا) الذي أعيد فيه ترتيب رموزه لتتولّد دلالة موجبة عوض الدلالة الخاملة في (واف) وكالة أنباء فلسطين" (36) ولكنّ الأمر يختلف في المختصر الاقتصادي الذي صيغ على هذا النحو لأنّه لا يوجد أثر دلالي ينتج عن تغيير ترتيب الوحدات الصوتية، أو تقديم بعضها على بعض.

والملاحظ في هذا المقام أيضاً، أنّه في نفس المختصر قد تمّ إقحام عنصر لغويّ جديد ضمن التركيبة المصطلحية الأصلية، ممّا خلق تعدّداً مصطلحياً متعلّقاً بالمصطلح ذاته وبالمختصر التابع له، إذ تمّ تعويض كلمة (البلدان) بكلمة مرادفة لها هي (الدول) ممّا تولّدت عنه سلسلتان تركيبيتان تختلفان عن بعضهما في عنصر واحد، وكان من الطبيعي أن تتغيّر المختصرات المرافقة لها، كما تثبته النماذج التالية:

* منظّمة البلدان العربية المصدرة للنقط (م.ب.م.ن) (1413)

* منظّمة الدول العربية المصدرة للنقط (م.د.ع.م.ن) (1413)

ويتبيّن لنا ممّا تقدّم، بأنّ أنماط المنحوتات أو المختصرات الأوائلية التي اعتمدها لغة الاقتصاد – على قلّتها – قد بنيت كلّها على أساس اقتطاع الحروف الأوائل من سلسلة العناصر اللغوية المراد اختزالها، ثمّ إعادة دمجها وفق ترتيبها العاديّ في وحدة لفظية ذات دلالة خاملة، وفي كلتا الحالتين يمكن التمييز بين نمطين مختلفين من هذه المختصرات، وهما:

- انسجام صوتي + دلالة خاملة (فارغة المعنى): ومن نماذجه المختصر الوحيد الذي وجدناه في المعجم: *منظمة الأغذية والزراعة: (ماز) (713)

- عدم الانسجام الصوتي + دلالة خاملة: كما يظهر في هذين النموذجين الذين يعتمدان مرة على النطق الحرفي، ومرة على النطق اللفظي بدمج نفس الحروف المقطعة في لفظة واحدة دون تحقيق أية دلالة:

* مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : (م.أ.م.ت.ت) مؤتمنة (1973)

* المؤتمر النقدي المالي للأمم المتحدة : (م.ن.م.أ.م.) منمام" (1974)

ومع كل إيجابيات هذا النمط النحوي، ودوره الفعال في تحقيق الوظيفة الاختزالية، إلا أن هناك بعض النقائص المترتبة عنه، والتي يمكنها أن تؤثر بشكل أو بآخر على العملية التواصلية، وهي نقائص لا تتعلق باللغة العربية وحدها، وإنما تخص كل اللغات التي تعتمد هذه التقنية في توليد مصطلحاتها، حيث يلخصها (عبد العزيز المطّاد) في النقاط التالية: "صعوبة إرجاع أو فهم أصول المختزلات، إذ لا يمكن فهم المقصود بـ (NATO) إلا إذا علمنا المصدر الذي تم الاختزال أو النحت منه، وأيضاً هناك بعض الصعوبات المتعلقة بالاشتراك في هذه المنحوتات:

- الجمعية الوطنية لكرة السلة: national basketball association

- الجمعية الوطنية للملاكمة: national boxing association " (37)

وذلك باعتبار أن المختصر المنحوت من التركيبتين السابقتين على الرغم من اختلافهما دلالياً إلا أنهما تشتركان في نفس المختصر الأجنبي وهو (NBA).

وبعد استعراض هذا الجزء اليسير من المصطلحات الاقتصادية المؤددة على طريقة النحت أو النحت الأوائل على وجه الخصوص، نخلص إلى أن ظاهرة المختصرات أو المنحوتات اللغوية في صورتها العامة، هي ظاهرة تدل على نضج اللغة واستعدادها الكامل لاستيعاب المستجدات العلمية والمعرفية. ذلك أن النحت بمختلف أشكاله وأنماطه سيظل

أحد روافد تنمية اللغة المعاصرة ، وخاصة في مجال المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية التي يكثر دورانها على ألسنة الناطقين ، ولكنه رافد "يأتي في المرتبة الأخيرة بعد القياس والاشتقاق والتعريب." (38) نظرا لأنه قد يؤثر سلبا على عملية التواصل العلمي.

ومع كل هذا ، فإن ذلك لا يعني الإنقاص من قيمته في تنمية الرصيد اللغوي أو تجاهل دوره في هذا المجال ، لأن الاقتصاد والاختزال الذي هو شعار لغات التخصص يبقى أهم ميزة اصطلاحية يتفرد بها النحت عن سائر الآليات التوليدية ، خاصة إذا اقترنت هذه السمة الاختزالية بمبدأ الوضوح الشكلي والدلالي الذي يقتضي أن تقتيد هذه العملية الاختزالية بمعايير مضبوطة وصارمة تمنحنا فرصا واسعة للاستفادة من إمكانيات هذه الآلية التوليدية

*مصادر البحث ومراجعته:

- 1- عبد الله أمين ، الاشتقاق ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، دط ، 1956م ، القاهرة ، ص 391.
- 2- حامد صدقي قنبيي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، دار ابن الجوزي ، دط ، دت ، الأردن ، ص 391.
- 3- خالد اليعبودي ، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات) دار ما بعد الحداثة ، دط ، 2006 ، فاس ، ص 98.
- 4- عبد العزيز المطاد ، التوليد الصوري للمصطلح العربي (نماذج تطبيقية) ، الهندسة المعرفية والتدبير الحاسوبي ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، جامعة محمد الخامس السويسي ، دط ، فبراير 2010 ، الرباط ، ص 98.
- 5- جميل الملائكة ، في مستلزمات المصطلح العلمي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، مجلد 24 ، 1974 ، ص 17.
- 6- عبد القادر المغربي ، الاشتقاق والتعريب ، ط1 ، 1909 ، مصر ، مطبعة الهلال ، ص16.
- 7- الأمير مصطفى الشهابي ، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، ط2 ، 1965 ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ص111 ، 112.
- 8- خالد اليعبودي ، آليات توليد المصطلح ومعالم مصطلحية العربية (مصطلحية المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات) ، ص 99.
- 9- رجاء وحيد دويدي ، المصطلح العلمي في اللغة العربية (عمقه التراثي وبعده المعاصر) ، ط1 ، 2010 ، دمشق ، دار الفكر ، ص 83.
- 10- محمود فهيم حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب ، دط ، دت ، القاهرة ، ص 16.
- 11- صالح بلعيد ، اللغة العربية العلمية ، دار هومة ، دط ، 2003 ، الجزائر ، ص 89.
- 12- عصام أبو سليم ، المختصرات اللغوية الحديثة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، الأردن ، 1997 ، ع 52 ، ص 255.
- 13- عبد المجيد نصير ، منحوتات البدوء ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، الأردن ، 1987 ، ع 32 ، ص 116.

- 14- إبراهيم السامرائي ، المختصرات والرموز في التراث العربي ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، الأردن ، 1987 ، ع 32 ، ص 110.
- 15- حامد صدقي قنبيي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، ص 27
- 16- علي عبد الله الدفاع ، المدخل إلى تاريخ الرياضيات عند العرب والمسلمين ، مؤسسة الرسالة ، ط 1 ، 1981 ، بيروت ، ص 210.
- 17- عبد الرحمان بن حسن العارف ، المختصرات اللغوية في القديم والحديث (مفهوما وتاريخا ومنهج صياغة) ، أبحاث لسانية ، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، الرباط ، ع 1 ، يونيو 2001 ، مج 6 ، ص 28.
- 18- المرجع نفسه ، ص 33.
- 19- حامد صدقي قنبيي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، ص 280.
- 20 - عبد الرحمان بن حسن العارف ، المختصرات اللغوية في القديم والحديث (مفهوما وتاريخا ومنهج صياغة) ، ص 18
- 21 - حامد صدقي قنبيي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، ص 281.
- عبد المجيد نصير ، منحوتات البدوء ، ص 2248
- 23 - عبد الرحمان بن حسن العارف ، المختصرات اللغوية في القديم والحديث (مفهوما وتاريخا ومنهج صياغة) ، ص 49
- 24- عبد الصبور شاهين ، العربية لغة العلوم والتقنية ، دار الاعتصام ، ط ، دت ، د م ن ، ص 294.
- 25- عبد الكريم خليفة ، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، الأردن ، 1990 ، السنة 14 ، ع 38 ، ص 14.
- 26- عبد الرحمان بن حسن العارف ، المختصرات اللغوية في القديم والحديث ، ص 21 ، 22.
- 27 - مهدي محمد خسارة ، التعريب والتنمية اللغوية ، الأهالي للطباعة والنشر ، ط 1 ، 1994 ، د م ن ، ص 125
- 28 - عبد الرحمان بن حسن العارف ، المختصرات اللغوية في القديم والحديث ، ص 29.
- 29- عبد الكريم خليفة ، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية ، ص 43.
- 30- المرجع نفسه ، ص 18 ، 19
- 31 - عصام أبو سليم ، المختصرات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، ص 267 ، 268.
- 32- إبراهيم السامرائي ، المختصرات والرموز في التراث العربي ، مجلة مجمع اللغة الأردني ، الأردن ، 1987 ، ع 32 ، ص 116.
- 33- عصام أبو سليم ، المختصرات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، ص 21
- 34 عبد الكريم خليفة ، المختصرات وطريقة أدائها باللغة العربية ، ص 19.
- 35 - المرجع نفسه ، ص 19 ، 20
- 36- عبد الحميد الأفتش ، توليد الألفاظ بالمختصر الرمزي الأوائل في العربية ، مجلة أربد للبحوث ، العراق ، 2011 ، المجلد 14 ، ع 2 ، ص 210.
- 37- عبد العزيز المطّاد ، التوليد الصوري للمصطلح العربيّ (نماذج تطبيقية) ، ص 265.
- 38- حامد صدقي قنبيي ، مباحث في علم الدلالة والمصطلح ، ص 276